مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى تأثير الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات في الضوابط الرقابية العامة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف السورية – دراسة ميدانية –
اسم الكاتب: د. تيسير المصري، ميسون حسن متوج
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5049
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

The impact of information technology in its current reality in Syria, in the general controls of electronic accounting information systems in Syrian banks

"a field study"

Taysir Al Masri*
Mayson Mtawej**

(Received 23 / 7 / 2017. Accepted 8 / 10 / 2017)

□ ABSTRACT □

The purpose of the research is to determine the impact of the current reality of information technology on the internal control systems of the Syrian banks, to reveal the strength of the internal controls in these banks in the current crisis conditions and to identify the difficulties that hinder the work of internal control systems in these circumstances.

In order to achieve these goals, the descriptive approach was followed. A questionnaire was designed, as a checklist, of which 70 copies were distributed in (Real Estate Bank, Commercial Bank, Bemo, Odeh and France Bank). Sixty-six questionnaires were retrieved, of which 53 were valid for use. The list data was analyzed using SPSS.

The study concluded that the technical reality in the current crisis conditions had a negative effect on the work of the Syrian banks that use ICTs. The risks of these actions have increased, and this has negatively affected the reality of internal controls and their systems.

Keywords : Information Technology, Internal Control, General controls .

*Associate Professor-Accounting Department-Faculty Of Economics- Damascus University-Damascus-Syria.
**Master Degree- Accounting Department-Faculty Of Economics- Damascus University-Damascus-Syria.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (5) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (5) 2017

مدى تأثير الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات في الضوابط الرقابية العامة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف السورية

ـ دراسة ميدانية ـ

الدكتور تيسير المصري*
ميسون حسن متوج**

(تاريخ الإيداع 23 / 7 / 2017. قُبِل للنشر في 8 / 10 / 2017)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى بيان مدى تأثير الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف السورية، وإلى كشف قوة الضوابط الرقابية الداخلية العامة المطبقة في هذه المصارف في ظروف الأزمة الحالية، وتحديد الصعوبات التي تعيق عمل أنظمة الرقابة الداخلية في هذه الظروف.

لتحقيق هذه الأهداف تم اتباع المنهج الوصفي حيث تم تصميم استبيان، كقائمة تقصي، وزع منه70 نسخة في كل من (المصرف العقاري ،التجاري ، بيمو ،عودة و فرانس بنك). تم استرجاع 61 نسخة استبيان، كان منها 53 صالحاً لاستخدام بياناته. تم تحليل بيانات القائمة باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS.

توصلت الدراسة إلى أن الواقع التقني في ظروف الأزمة الراهنة أثّر سلبا في عمل المصارف السورية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث ارتفعت مخاطر هذه الأعمال، وهذا انعكس سلباً على واقع الرقابة الداخلية وأنظمتها، ووضع أمامها صعوبات وتحديات جديدة، فبات تطويرُها ضرورياً.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، الرقابة الداخلية ، الضوابط الرقابية العامة .

* أستاذ مساعد– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق –سورية.
** ماجستير– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق –سورية.

مقدمة:

في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت التكنولوجيا ضرورة من ضرورات العمل، خصوصاً في المصارف التي توجب عليها تطوير خدماتها المصرفية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها لتتوافق مع مستوى التطور التقني المعاصر. وقد كان لبعض المصارف السورية السبق في استخدام تلك التكنولوجيا على مصارف أخرى، حيث بدأت بتقديم خدماتها الالكترونية وطورت ضوابط اللرقابة الداخلية لديها لتتوافق مع مستوى تطور تلك التقنيات. ولكن مع كثرة وتنوّع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، واختلاف ظروف العمل بسبب الحرب الحالية التي تعيشها البلاد والحصار المفروض عليها، بدأت المصارف تعاني من الكثير من المشكلات خصوصاً مع تعذر تقديم بعض الخدمات المصرفية، خصوصاً الدولية، وتعذر حصولها على التكنولوجيا المعاصرة وعلى التحديث اللازم للأنظمة الالكترونية التي تستخدمها، والمستوردة من دول الغرب التي تفرض حصارها على البلاد، وتفرض على دول كثيرة الالتزام بهذا الحصار. أمام هذا الواقع المستجد والمفاجئ كان لا بد للعمل المصرفي من أن يتأثر من ناحية **حجم ونوع الخدمات** التي يقدمها المصرف. كما لابد أيضاً من أن **تتأثر الرقابة الداخلية** على العمل المصرفي خاصة المستنِدْ منِه إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد **يؤثر هذا الواقع التقني** المستجد في **استمرارية** عمل أنظمة المصارف الالكترونية، وفي **سرعة أدائها** وفي **دقة** هذا الأداء، سواءً كانت أنظمة عمليات مصرفية أم أنظمة معالجة البيانات. هذا يعني ضمناً **ارتفاع مخاطر العمل المصرفي ومخاطر الوقوع في الخطأ** المقصود وغير المقصود، الأمر الذي يفرض **تحديات جديدة أمام أنظمة الرقابة الداخلية** في المصارف، **قد تستوجب تطوير هذه الأنظمة** لتتوافق مع الواقع الراهن والمستجد .

مشكلة البحث :

يمكن حصر مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: ماهو **تأثير تكنولوجيا المعلومات** في **واقعها الراهن** في سورية، في **الضوابط الرقابية العامة** لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في **المصارف السورية؟** يتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما **نوع وحجم التأثير** الذي تركته التكنولوجيا المعاصرة، السائدة في بيئة عمل المصارف السورية، في ضوابط الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية؟
- ما هي **الصعوبات** التي تواجه الرقابة العامة على النظم المحاسبية الالكترونية بسبب الأزمة الراهنة؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي **الأهمية العلمية** للبحث، عادةً، من خلال الإضافة المعرفية التي يضيفها البحث إلى المجال المعرفي التخصصي. **وتأتي أهميته العملية** من خلال مساهمته في حل مشكلات الواقع العملي. اهتم هذا البحث **بإحدى مشكلات الواقع** التي تعيشها أنظمة الرقابة العامة على النظم المحاسبية الالكترونية، والناجمة عن تراجع الواقع التقني الداعم لعمل المصارف ولأنظمة معلوماتها المحاسبية. **وهذا يعطيه أهمية عملية خاصة، خصوصا أن أحدا لم يبحث في هذه المشكلة حتى الآن.** وعليه فإن نتائجه يمكن أن يكون لها فائدة للمصارف السورية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أما هدف البحث فإنه يتمثل بشكل رئيسي في معرفة مدى تأثير الظروف الراهنة لتكنولوجيا المعلومات السائدة في بيئة عمل المصارف السورية، في الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، في المصارف السورية.

يتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- **كشف نوع وحجم التأثير** الذي تركته التكنولوجيا المعاصرة، السائدة في بيئة عمل المصارف السورية، في ضوابط

الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

- **حصر الصعوبات** التي تواجه الرقابة العامة على النظم المحاسبية الالكترونية بسبب الأزمة الراهنة.

منهجية البحث:

استند هذا العمل إلى المنهجية الوصفية، حيث تم إنجازه طبقاً لمجموعة خطوات متسلسلة متتالية منطقياً، حيث تم مراعاة أداة البحث المناسبة في كل خطوة من العمل. فقد تم جمع المعارف اللازمة من أدبيات الدراسة، لتكوين إطار معرفي شامل لجميع جوانب المشكلة البحثية، ثم تم جمع البيانات اللازمة عن المصارف السورية من مصادر مختلفة (تقارير خاصة، قوائم مالية، زيارات ميدانية، لقاءات مع مختصين، الخ.) وقد استخدم الاستبيان كقائمة استقصاء حيث تم توزيع الاستبيان على بعض موظفي المصارف السورية من ذوي اختصاص المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات، تم من خلاله تقصي واقع الرقابة العامة الذي يشمل: a) الرقابة التنظيمية ، b) الرقابة على الوصول للبيانات، c) وتوثيق وأمن الملفات ، لمعرفة **واقع الوصول** إلى البيانات، **وتوثيق** العمليات، **وأمن** البيانات والملفات الخ... ثم تم استخدام أدوات الإحصاء الوصفي، باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل البيانات والمعطيات اللازمة. بعد ذلك تم تعميم النتائج.

مجتمع البحث وعينته:

يمثل مجتمع الدراسة المصارف العاملة في سورية والتي تستخدم تكنولوجيا المعلومات في أغلبية أنشطتها المصرفية وتستخدم نظم محاسبية الكترونية عدد هذه المصارف يبلغ 14مصرفاً عاماً وخاصاً باستثناء المصارف الاسلامية والمصارف التي لا تستخدم تكنولوجيا المعلومات . أما العينة فتألفت من خمسة مصارف: مصرفين عامين وهما المصرف العقاري والمصرف التجاري، و ثلاثة مصارف خاصة وهي بنك بيمو ، بنك عودة ، فرنسبنك .

6/ فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية للبحث: **للظروف الراهنة لتكنولوجيا المعلومات، السائدة في بيئة عمل المصارف السورية، تأثيرات هامة في الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، في المصارف السورية.** يتفرع من هذا الفرض الفرضيات الفرعية التالية:

- **للظروف التكنولوجية السائدة في بيئة عمل المصارف السورية تأثير سلبي في** الضوابط الرقابية العامة على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية .
- **تخلق ظروف الأزمة الراهنة صعوبات عديدة تواجه الرقابة العامة على نظم** المعلومات المحاسبية الالكترونية بسبب الأزمة الراهنة، منها:
  - صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات .
  - صعوبة التوثيق .
  - صعوبة ضمان أمن البيانات والمعلومات.

الدراسات السابقة:

لم يلاحظ وجود دراسات علمية تناولت موضوع المشكلة البحثية في الظروف الراهنة لعمل المصارف السورية. لكن هناك دراسات عديدة تناولت النظم الالكترونية واستخداماتها منها العربية والأجنبية. فيما يلي أهمها:

دراسة(**2011، بدوي)** بعنوان:"**أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSOعلى تحقيق أهداف**

الرقابة" [1] هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عناصر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSOعلى تحقيق اهداف الرقابة في المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة ، وإلى معرفة مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في هذه المنظمات . ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على المؤسسات العاملة في مجالات التنموية والاجتماعية واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لذلك ، وخلصت الدراسة غلى نتائج عديدة أهمها وجود اهتمام كبير من قبل المنظمات الأهلية العاملة في القطاع بأنظمة الرقابة الداخلية ، كما أن المنظمات الأهلية تنظر بدرجات إيجابية متفاوتة لأهمية عناصر نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة والمتمثلة في تحقيق فعالية وكفاءة الأنشطة التشغيلية ، ومصداقية التقارير المالية ، وتعزيز الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية .

دراسة **(2010، مهدي)** بعنوان:" **أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية**" [2] هدفت الدراسة إلى معرفة إن كان هناك ضرورة وجود نظام رقابة داخلية في ظل استخدام الحاسب في الوحدات الاقتصادية كافة، وأن أهداف المحاسبة لن تتغير سواء كانت يدوية أو الكترونية، وأن استخدام الحاسب أصبح امراً ضرورياً في العديد من الشركات على اختلاف أنواعها و حجومها و أنشطتها، واستنتج الباحث أن الوحدات الاقتصادية التي لا تمتلك نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب الالكتروني فإن فاعليتها تبقى في حدود ضيقة في ظل الاستخدام اليدوي، على الرغم من التطور التكنولوجي يرى الباحث أنه لا يمكن الاستغناء عن العمل اليدوي من حيث السيطرة واكتشاف الأخطاء من قبل معظم العاملين.

دراسة (2010، دهيرب) بعنوان: "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO) اعتماد أنموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية، ومدى تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع العام "[3] هدفت الدراسة إلى معرفة المفاهيم الحديثة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وترسيخ الإطار العام لأنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة (COSO) وتحديد القواعد الرئيسية لهذا المفهوم ، وأنواع الضوابط الرقابية ضمن نظام الرقابة الداخلي وعرض نموذج تطبيقي للتقييم الذاتي للمخاطر الرقابية سواء كانت داخلية أم خارجية ، لبلوغ أهداف الدراسة تم انتهاج طريقتين بالبحث في جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالبحث فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع ، اما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على نتائج استمارة استبيان وزعت لهذا الأساس . توصل البحث إلى أن عملية تدريب موظفي أقسام الرقابة الداخلية في جميع المؤسسات والدوائر بخصوص مدى تطبيق أسلوب التقييم الذاتي الرقابية يؤدي ذلك إلى التطبيق الصحيح للأسلوب وبالتالي إلى تعزيز وتقويم عمل المؤسسة ويزيد من مهارة وقدرة وتحسين أداء تلك الأقسام، حيث أنه عدم قيام أغلب المؤسسات العاملة في القطاع العام بتقدير وقياس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات وبالتالي عدم اعتمادها لنموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية كوسيلة لتقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية .

دراسة (Knutson,2013) بعنوان "وجود برنامج إدارة مخاطر المشروع (ERM) يؤثر على أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية على التقارير المالية" [4]**:** هدفت الدراسة إلى معالجة فجوة في البحوث التجريبية بشأن تأثير ERM على ضعف مادي في الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفقا لتقييم الإدارة ، وتساهم في القرارات على تكلفة /فوائد إدارة مخاطر المشروع .

الدراسة وفرت أدلة على وجود حل ممكن بالنسبة للشركات التي تسعى لعلاج نظامها الداخلي وتصميم الرقابة الداخلية على التقارير المالية ودعم الفكرة القائلة بأن اعتماد برنامج إدارة مخاطر المشروع يمكن أن يكون عاملا في الحد من وجود ضعف مادي في الرقابة الداخلية على التقارير المالية ،فهو يوفر إضافات جديدة من البحوث على أهمية ومصداقية إدارة مخاطر المشروع ، وكان من اهم النتائج التي تم التوصل إليها أن الشركات التي تمتلك برنامج إدارة مخاطر المشروع أقل عرضة لوجود أوجه ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

الإطار النظري للبحث :

البحث الأول : أهمية الرقابة الداخلية في ظل الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات ضمن بيئة الاعمال السورية وأهم أهدافها :

تشمل الرقابة الداخلية مجموعة الوسائل والإجراءات التي تساعد على تقليل احتمالات الأخطاء والغش بالإضافة إلى حماية النقدية والموجودات الأخرى، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وضمان الدقة المحاسبية. وقد عرّفها مجمع **المحاسبين القانونيين** [5]على أنها "مجموعة من المقاييس والطرق التي تتبناها الوحدة بقصد حماية أصولها النقدية وغيرها وكذلك بقصد ضبط الدقة الحسابية لما هو مقيد بالدفاتر". كما عرّفها **المصري ويوسف** [6] على أنها: "مجموعة من الإجراءات والوسائل والضوابط التي ترسمها الإدارة بهدف حماية موارد المشروع وتنميتها". هناك عوامل ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها، منها [7]:

كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها

النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاتساع وزيادة عدد الفروع

التحول الذاتي الذي طرأ على عملية الرقابة الخارجية، بعد أن كان تفصيلياً وكاملاً ويشمل جميع الدفاتر والسجلات تحول إلى رقابة انتقاديه يقوم على أساس الاختبارات

حاجة الإدارة إلى حماية أصول الوحدة، وإلى بيانات دقيقة وموثوق بها، يمكن الاعتماد عليها، سواء من أجل المستفيدين داخل البلد أم خارجها لتستعملها في التخطيط الاقتصادي.

تعد الرقابة الداخلية صمام أمان لعمل الإدارة في كل النواحي فهناك العديد من الأهداف للرقابة الداخلية منها [8]:

- توفير الحماية لموجودات الشركة: وهي عملية تحقيق الوقاية من الأخطاء المتعمدة في معالجة العمليات، وقد يقصد بالحماية الوقائية من الأخطاء غير المتعمدة وذلك نتيجة التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية.
- دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها: تعني القيام بمزاولة نشاطها بمجموعة من العمليات لنظام الرقابة الداخلية، وتتمثل هذه العمليات بتحويل أو استخدام بعض الموجودات داخل الشركة أو وجود مبادلة الموجودات
- الارتقاء بالكفاءة الانتاجية: أي العمل على تجنب نواحي الإسراف في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة.
- الالتزام بإجراءات السياسات الإدارية المرسومة: إن أهداف المشروع يتم ترجمتها في شكل مجموعة من السياسات، وأن درجة الالتزام بهذه السياسات سوف تنعكس على مدى تحقيق أهداف الشركة.
- توفير مصادر المعلومات: توفر النظم الرقابية مصادر هامة للمعلومات بشأن أنواع ومخاطر التحريفات الجوهرية الممكنة وبالعمليات والطرق والسجلات والتقارير التي تستخدمها المنشأة لإعداد قوائمها المالية.
- استخدام البيانات السرية للأغراض المعدة لها من قبل الأشخاص المرخص لهم فقط.

البحث الثاني: الرقابة الداخلية الملائمة لبيئة تكنولوجيا المعلومات:

1- الرقابة على التطبيقات: تختص أساليب الرقابة على التطبيقات العملية بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات الكترونياً، وتهدف إلى توفير درجة تأكد معقولة من سلامة عمليات تسجيل ومعالجات البيانات وإعداد التقارير. تتمثل إجراءات الرقابة التطبيقية بما يلي [9]:

- **الرقابة على المدخلات:** تهدف إلى التأكد من أن البيانات التي تم إدخالها إلى النظام أدخلت في الوقت المناسب وبشكل صحيح، وضمان سير تلك البيانات خلال خطوط الاتصال وعدم فقدها أو تغييرها واكتشاف أي أخطاء تتعلق بالبيانات قبل عملية تشغيلها لضمان خلو البيانات المدخلة من أي أخطاء.

●**الرقابة على معالجة البيانات:** تهدف إلى التحقق من أن البيانات تم تشغيلها بصورة دقيقة وبشكل صحيح وأنه تم معالجة كافة العمليات المتعلقة بالتشغيل وقد تم استخدام جميع البرامج المناسبة واللازمة لعملية التشغيل.

●**الرقابة على المخرجات:** تهدف إلى التأكد من ان نتائج مخرجات عملية التشغيل كاملة وصحيحة وجيدة ودقيقة، وأنه تم تسليمها وتوزيعها للأشخاص المسموح لهم باستلامها. وتستند الرقابة على المخرجات على البند السابق وهو عملية الرقابة على التشغيل، فإذا كانت الرقابة على المدخلات وعلى عملية التشغيل جيدة ودقيقة فهذا يؤدي إلى الحصول على مخرجات سليمة ودقيقة.

2- الرقابة العامة: وهي أساليب لا تتعلق مباشرةً بالعمليات المحاسبية ولكنها ذات أهمية عالية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، وتشمل على [10]:

A_ ضوابط الرقابة التنظيمية: وتتمثل في الضوابط كلها والإجراءات الرقابية المتعلقة بفصل الوظائف بين إدارة نظم المعلومات والإدارات الأخرى، ويمكن تحديد ضوابط الرقابة التنظيمية على النحو التالي:

a) اختيار العاملين وتدريبهم.

b) تدوير العمل وإجازات العملين.

c) فصل الوظائف المتعارضة بين إدارة النظم والإدارات الأخرى.

●الهيكل التنظيمي وعلاقات الاتصال لإدارة نظم المعلومات.

B_ ضوابط الرقابة على الوصول: وهي إجراءات رقابية مصممة لمنع واكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تحدث نتيجة لمحاولات الدخول غير المرخص لأجهزة الحاسوب وبيانات النظام.

C_ ضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات: وتشمل الإجراءات اللازمة كلها بهدف تحقيق الأمن والحماية لمكونات النظام المادية والمنطقية ومواجهة المخاطر المختلفة، كمخاطر الوصول غير المصرح فضلاً عن المخاطر الناجمة عن العوامل الطبيعية الخارجية التي قد تسبب في إخفاق النظام.

D_ ضوابط الرقابة على توثيق النظام وتطويره: وتتضمن توثيق النظم وبرمجيات التشغيل وقواعد البيانات وغيرها باستخدام مجموعة من الأدوات مثل وضع مخطط وصفي لكل وظيفة من الوظائف الفرعية وتوصيف تنفيذ الوظائف والتسلسل الزمني لتنفيذها.

يثور التساؤل هنا والذي هو موضوع بحثنا حول مدى تأثر إجراءات الرقابة العامة المذكورة أعلاه بالظروف الراهنة لعمل المصارف السورية؟.

البحث الثالث: العناصر الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية في بيئة المعالجة الآلية للبيانات:

يتكون نظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل الالكترونية من خمسة عناصر أساسية، هي [11]:

●**البيئة الرقابية:** ويقصد بها الموقف العمومي للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشأة أي هي الإجراءات والسياسات التي تعكس توجيهات مجلس الإدارة والإدارة العليا وتنظيم هيكل وعمل المؤسسات بطريقة تؤثر في وعي موظفيها وسلوكياتهم وأدائهم.

●**التقييم الذاتي للمخاطر:** يمثل عملية تقويمية لفعالية النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية، أو اكتشافها وتصحيحها أي توجيه جهود نظام الرقابة الداخلية نحو المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة سواء من مصادر داخلية أو خارجية وتقييم احتمال حدوث الخطر ونوعه وتأثيره.

- **الأنشطة الرقابية**، وتشمل ما يلي:
- الفصل الملائم بين الواجبات.
- الرقابة المادية على الأصول والسجلات.
- التحقق الداخلي المستقل على الأداء.
- **المعلومات والاتصالات:** حيث أنه يجب أن تكون المعلومات سليمة وملائمة للمؤسسة، ويجب الحصول عليها في الوقت المناسب، وان تكون دقيقة وسهلة الوصول إليها.
- **المراقبة:** وتتعلق المراقبة بالتقويم الدائم أو الدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية، ويتم ذلك من قبل الإدارة بهدف تحديد فيما إذا كانت الضوابط تؤدي الغرض من وضعها، وأنه يجري تعديلها بما يتناسب مع تغير الظروف.

إن العناصر المذكورة أعلاه تصلح في كل زمان ومكان. ولا شك أن أي تغير سيحصل يوجب العودة إلى تلك العناصر للتحقق من وجود أي تغيير حدث فيها. وإذا ما يجب القيام به في ظروف الأزمة الراهنة؟ فهل فرضت هذه الظروف تأثيراتها في البيئة الرقابية للمصارف السورية؟ هل ازداد الاهتمام الذاتي بتقييم المخاطر؟ هل حدث تغيير في ضوابط ممارسة الأنشطة الرقابية وهل ازداد الاهتمام بها؟ هل ما زالت المعلومات تتمتع بالخواص ذاتها كما كانت قبل الأزمة أم أنها تراجعت؟

البحث الرابع: نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف السورية:

نظام المعلومات المحاسبي هو "**مجموعة من الأشياء المادية والأفكار المنطقية والعلاقات المتبادلة فيما بينها، والتي يتم توجيهها نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة.** [12] وقد بيّن **المصري ويوسف** [13] أن نظامَ المعلومات المحاسبية "**مجموعةُ عناصر ماديةٍ ومعنوية، مترابطة مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات المنطقية المنظمة، تعمل بتناغمٍ وانسجام، مستخدمةً في عملها المعارف المحاسبية، تهدف إلى إنتاج المعلومات المحاسبية لتوصيلها إلى مستخدميها**". هذه النظم ازداد اعتمادها على تكنولوجيا التشغيل الالكتروني للبيانات وتوصيل المعلومات. فذلّلت، بذلك، عقبات ومصاعب كثيرة كانت تواجهها النظم اليدوية، خصوصا مشكلات السرعة في إنتاج المعلومات ودقة المعلومات المتولدة داخلها. وقد استفادت البنوك من هذه التقنيات تحت ضغوط طبيعة العمل المصرفي الذي يستوجب سرعة الإنجاز ودقته. من هنا طورت العديد من المصارف السورية العامة، وكذلك الخاصة أنظمتها المحاسبية وباتت تستخدم التكنولوجيا المعاصرة في كل عملياتها المصرفية والمحاسبية. غير أن ظروف الأزمة الراهنة وضعت أمام نظم المعلومات المحاسبية صعوبات عديدة ارتبطت على وجه الخصوص بالأنشطة التي يقوم بها النظام. **أنشطة نظام المعلومات المحاسبية:** يمارس النظام عند أدائه لوظائفه عدة أنشطة، هي [14]:

- إدخال البيانات: يتم تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية من أماكن نشوئها عن طريق المستندات الورقية، ثم يتم إدخالها بالوسائل التكنولوجيا المتاحة إلى داخل البرنامج المحاسبي بعد التحقق من سلامتها.
- معالجة البيانات: هي مجموعة من العمليات المنطقية التي تنفذ لإنجاز الأعمال المطلوبة كالعمليات الحسابية، والمقارنة والمطابقة والتحقق، والقيد في الحسابات.
- إخراج المعلومات: هي المرحلة الأخيرة من عمليات المعالجة تكون المعلومات المطلوبة قد تم إنتاجها ووضعها في نماذج جاهزة معدة لتحمل المعلومات إلى مستخدميها.
- تخزين المعلومات: يعني كيفية الاحتفاظ بالمعلومات ، بحيث يسهل العودة إليها عند الضرورة.
- رقابة العمليات: تخضع كافة العمليات التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبية للرقابة لضمان عدم حدوث أي خطأ مقصود أم غير مقصود.

أن الأنشطة المذكورة تتأثر بشكل كبير بتقنيات التشغيل الالكتروني للبيانات التي تعثرت في ظروف الأزمة، فبات على المصارف تطوير أنظمتها لتتلاءم مع الواقع المستجد.

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مقومات نظم المعلومات المحاسبية :

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر على مقومات نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية من ناحية الاستخدام ، غير أنه من ناحية المقومات فما زالت نفسها ، **فالأثر على المجموعة المستندية** ان المستندات تتخذ في ظل النظام اليدوي الدفاتر المستندية من فواتير بيع وشراء وايصالات سداد وتحصيل ، اما في حال التشغيل الالكتروني فتستوجب تغيير شكل وطبيعة المستندات لتحويلها الى طريق يفهمها الحاسوب .**والأثر على المجموعة الدفترية :** في النظام المحاسبي اليدوي تتخذ المجموعة شكل مجلدات قد تكون مترابطة فيما بينها بأرقام ، أما في ظل تكنولوجيا المعلومات فإن الدفاتر والسجلات تتخذ شكل أشرطة ممغنطة (أقراص CD)، **الأثر على الدليل المحاسبي :** في النظام المستندي يتضمن قائمة بأسماء الحسابات الإجمالية والفرعية والقواعد التي تحكم التسجيل في كل حساب . ولكن في التشغيل الالكتروني لايمكن التوجه إلى حساب معين إلا إذا كان مخزن به مسبقاً ومبوطة الحسابات الفرعية بالحسابات الإجمالية .**الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية** في ظل النظام المحاسبي اليدوي يتم حفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تمثل وسائل للتخزين ، أما في ظل التشغيل الالكتروني فإنه يتم التخزين من خلال وحدة تخزين أصلية وتكون على الحاسب نفسه ، ووحدة تخزين ثانوية وتكون خارج الحاسب ، حيث يتم التخزين على أشرطة وأقراص CD. [15]

الإطار العملي للبحث:

مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف السورية عامة أو خاصة والتي تعتمد في أنظمتها على التشغيل الالكتروني وعددها (3) عام و (11) خاص باستثناء المصارف الاسلامية ، أما عينة الدراسة فهي (2) مصرف عام و (3) مصرف خاص، وقد تم توزيع (70) استبانة على هذه المصارف، وكان عدد الاستبانات التي حصلنا عليها (61) من أصل كل الاستبانات، حيث أن (9) استبانات لم تسترد، وكان من بين الاستبانات (53) صالحة للدراسة بنسبة (75%) .

أداة جمع البيانات: استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة ، تكونت الاستبانة من قسمين هما: **القسم الأول:** يوضح بيانات خاصة بأفراد العينة (كالمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة). **القسم الثاني:** اشتمل على إجراءات الرقابة العامة لدى المصارف السورية في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات، وهي **الرقابة على الوصول، وإجراءات الرقابة على التوثيق، وإجراءات الرقابة على أمن البيانات و الملفات.** وكذلك الأمر **إجراءات الرقابة التنظيمية .**

الجدول (1) توزيع الخاصية لعينة البحث

الخاصية	توزيع الخاصية		
المؤهل العلمي	بكالوريوس:33	ماجستير:13	دكتوراه :7
التخصص	محاسبة :26	تكنولوجيا المعلومات:19	علوم مالية : 8
سنوات الخبرة	أقل من 5سنوات :25	من 5سنوات إلى 10 سنوات :20	أكثر من 10 سنوات :8

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss.

الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

في هذا البحث استخدم مقياس ليكرت الثلاثي للإجابة عن أسئلة الاستبيان ،إذ يشير الرقم (3) إلى درجة موافق،والرقم(2) إلى درجة محايد، والرقم (1) إلى درجة غير موافق ، ولهذه الغاية فقد تم اعتبار المجال من (1-1,66) إلى درجة تأييد منخفضة ،والمدى من (1,67-2,33)إلى درجة تأييد متوسطة ، والمدى من (2,34-3) إلى درجة تأييد مرتفعة .وقد استخدم البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذا البحث ، حيث تم استخدام أدوات إحصائية وصفية مثل المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري واختبار T-test.

النتائج والمناقشة :

يبين الجدول رقم (2) النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينة البحث .

الجدول رقم (2) وجود علاقة بين التكنولوجيا المستخدمة في المصارف وبين الضوابط الرقابية العامة.

المتغيرات الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
هناك مواكبة لعمليات تسجيل المعلومات المصرفية مع تطور تكنولوجيا المعلومات	2.43	0.60	مرتفع
يقوم المراقبون الداخليون بتقييم مخاطر العمل باستمرار وتقديم المقترحات اللازمة للإدارة	2.35	0.59	مرتفع
قد يكون هناك حاجة إلى استخدام أدوات للرقابة الداخلية بشكل يدوي	2.1	0.70	متوسط
تشجع الإدارة استخدم المعالجة الالكترونية للبيانات التي تتلاءم مع تطور تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الداخلية	2.22	0.54	متوسط
تحرص الإدارة في المصرف على تدريب العاملين في الرقابة الداخلية بشكل دوري	2.20	0.54	متوسط
استخدام المصارف السورية للتكنولوجيا المعاصرة في تسجيل العمليات يؤدي إلى الحصول على نتائج دقيقة في إظهار القوائم المالية	2.71	0.49	مرتفع
استخدام المصارف السورية للتكنولوجيا المعاصرة في تسجيل العمليات يؤدي إلى جذب متعاملين جدد للمصارف	2.98	0.13	مرتفع
متوسط المتغيرات الفرعية	2.42	0.51	مرتفع

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS.

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (2.1-2.9) حيث تراوحت درجة التأييد بين المتوسطة والمرتفعة ، وكان المتوسط الحسابي الإجمالي(2.42) بانحراف معياري (0.51) وبدرجة تأييد مرتفعة ، حيث أنه كلما كان هناك تطور في التكنولوجيا المعاصرة المستخدمة كلما تأثرت الضوابط الرقابية العامة على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

ونلاحظ في الجدول رقم ((3 الصعوبات التي يمكن أن تواجه الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية في المصارف السورية ،حيث خصصت الأسئلة الستة الأولى للإجابة عن فعالية إجراءات رقابة المصارف السورية على الوصول إلى البيانات في بيئة المعالجة الالكترونية للبيانات، والأسئلة من السابع حتى السؤال الثالث عشر خصصت للإجابة عن فعالية إجراءات الرقابة على التوثيق لدى المصارف السورية في بيئة المعالجة الالكترونية للبيانات، والأسئلة من الرابع عشر

حتى العشرين خصصت للإجابة عن التساؤلات حول فعالية إجراءات الرقابة على أمن بيانات وملفات المصارف السورية في بيئة المعالجة الالكترونية للبيانات.

الجدول (2) من إعداد الباحثة بناءً على إجابات الاستبيان :

الأسئلة	المتغيرات الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى الدلالة
1	تمنع الدخول إلى مكان الحاسب إلا للموظفين المختصين	2.4340	0.60	29.30	0.00
2	يتم إغلاق جميع الأجهزة في فترة نهاية الدوام ولا يتم الدخول إلى النظام إلا في اليوم التالي	2.5660	0.63	29.38	0.00
3	يتم تحديد البرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول إليها	2.3585	0.59	29.03	0.00
4	يتم استخدام كلمة سر دائماً للوصول إلى النظام	2.9811	0.13	158.00	0.00
5	يتم تغيير كلمة السر السابقة بشكل دوري	2.7170	0.49	39.93	0.00
6	يصدر الحاسوب تنبيه لدى القرب من انتهاء كلمة السر	2.4528	0.63	28.01	0.00
7	يوجد دليل تشغيل لكل برنامج على حدا في البنك	2.2075	0.45	35.40	0.00
8	إجراء التعديلات على البرنامج لا تتم إلا بعد أخذ موافقة مشرفين مختصين على ذلك	2.1321	0.70	21.91	0.00
9	توجد مصادقة على تطوير النظام من قبل الإدارة المستفيدة	1.8113	0.83	15.82	0.00
10	مشاركة الموظفين المعنيين في تطوير النظام وخاصة في البرامج التي يعملون عليها	1.6981	0.60	20.36	0.00
11	يتم الاحتفاظ بالتعديلات التي جرت على النظام للاستفادة لاحقاً	2.2264	0.54	29.89	0.00
12	يتم إجراء فحص واختبار للتعديلات قبل تطبيقها واعتمادها	2.9057	0.29	71.68	0.00
13	يتم دائماً إشعار الفروع ومستخدمي النظام بالتعديلات الحاصلة	3.000	0.00	158.00	0.00
14	يتم حفظ المعلومات والملفات على أقراص CD	2.7547	0.58	34.266	0.00
15	يتم عمل نسخ احتياطية في نهاية اليوم عن أقراص CD	2.3962	0.53	32.833	0.00
16	يتم حفظ نسخ احتياطية خارج البنك في مناطق بعيدة وآمنة ومحصنة ضد الحرائق	2.2264	0.60	26.617	0.00
17	هناك تامين على الحاسب المركزي ضد السرقة والكوارث الطبيعية	2.9057	0.35	59.70	0.00
18	هناك بدائل كافية لاستمرار التشغيل عند انقطاع الكهرباء	2.9811	0.13	158.00	0.00
19	هناك دائماً وسائل لاطفاء الحرائق ولاستدراك الكوارث الطبيعية المحتملة	2.5472	0.50	36.9	0.00
20	هناك برامج معينة للحماية من الفيروسات ويتم تعديلها بشكل دائم	2.9811	0.13	158.00	0.00

جدول رقم (3) نتائج اختبار أسئلة تساؤل المجموعة الأولى

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
04367.	31795.	2.5849	53	total1

One-Sample Test						
Test Value = 3						
%95Confidence Interval of the Difference						
Upper	Lower	Mean Differenc	Sig. (2-tailed	df	T	
-.3275-	-.5027-	-.41509-	.000	52	-9.504	total

جدول رقم (4) نتائج اختبار أسئلة تساؤل المجموعة الثانية

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.04649	.33848	2.2803	53	total2

One-Sample Test						
Test Value = 3						
%95Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	T	
Upper	Lower					
-.6264-	-.8130-	-.71968-	.000	52	-15.479-	total2

جدول رقم (5) نتائج اختبار أسئلة تساؤل المجموعة الثالثة

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.02648	.19280	2.6846	53	total3

One-Sample Test						
Test Value = 3						
%95Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	(Sig. (2-tailed	df	T	
Upper	Lower					
-2622.-	-3685.-	-31536.-	000.	52	-11.908-	total3

الإجابة على تساؤلات البحث ومناقشة النتائج:

من الجدول (3) اتضح أن متوسط الإجابات يساوي 2.584 وهو أصغر من المتوسط المقبول 3 وأن احتمال t المحسوب Sig (2-tailed) يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 وعلى هذا يمكن القول بأن هناك صعوبة في الوصول إلى البيانات تواجهها الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بسبب الأزمة الراهنة .حيث أن ضوابط رقابة المصارف السورية على الوصول إلى البيانات في بيئة المعالجة الالكترونية ليست جيدة كما يجب .

من الجدول (4) اتضح أن متوسط الإجابات يساوي 2.2803 وهو أصغر من المتوسط المقبول 3 وأن احتمال t المحسوب Sig (2-tailed) يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 وعلى هذا يمكن القول بأن هناك صعوبة في توثيق البيانات تواجهها الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بسبب الأزمة الراهنة .حيث أن إجراءات رقابة المصارف السورية على التوثيق للبيانات في بيئة المعالجة الالكترونية ليست جيدة كما يجب.

من الجدول (5) اتضح أن متوسط الإجابات يساوي 2.6846 وهو أصغر من المتوسط المقبول 3 وأن احتمال t المحسوب Sig (2-tailed) يساوي 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية المستخدم 0.05 وعلى هذا يمكن القول بأن هناك صعوبة في ضمان أمن البيانات والمعلومات تواجهها الرقابة العامة على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بسبب الأزمة الراهنة ويمكن القول بأن إجراءات رقابة المصارف السورية على أمن البيانات في بيئة المعالجة الالكترونية ليست جيدة كما يجب.

جدول رقم (5) معامل ارتباط فقرات مجال تأثير الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات في أنظمة الرقابة الداخلية العامة في البنك

Correlations					
total	total3	total2	total1		
.642**	-.018-	.306*	1	Pearson	total1

				Correlation	
.000	.899	.026		Sig. (2-tailed)	
53	53	53	53	N	
.870**	.430**	1	.306*	Pearson Correlation	total2
.000	.001		.026	Sig. (2-tailed)	
53	53	53	53	N	
.575**	1	.430**	-.018-	Pearson Correlation	total3
.000		.001	.899	Sig. (2-tailed)	
53	53	53	53	N	
1	.575**	.870**	.642**	Pearson Correlation	Total
	.000	.000	.000	Sig. (2-tailed)	
53	53	53	53	N	
	.*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				
	.**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				

نلاحظ من الجدول السابق:أن معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والثاني والثالث والدرجة الكلية لهذا المجال قوية وذات رقم موجب ،فنلاحظ ارتباط المجال الأول مع الدرجة الكلية بمعامل ارتباط ومقداره (.642) والعلاقة طردية إذاً يؤثر الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات في إجراءات الرقابة على الوصول لدى المصارف السورية فكلما زاد استخدام تكنولوجيا المعلومات زادت معه الوسائل المستخدمة في الرقابة على الوصول لدى المصارف السورية .وكذلك الأمر مع المجال الثاني حيث ان معامل الارتباط (.870) يدل على أنه في حال زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في البنك تزيد معها الوسائل المستخدمة في الرقابة على التوثيق لدى المصارف السورية . ولكن بالنسبة للمجال الثالث نلاحظ أن معامل الارتباط (.575) نلاحظ ان العلاقة عادية بين تأثير الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات وبين اجراءات الرقابة على أمن البيانات والملفات لدى المصارف السورية .وهذا مايجب أن تقوم المصارف بالانتباه إليه أكثر من أجل التقليل من المخاطر المحدقة بالمصارف في حال كانت معلوماتها السرية وملفاتها غير آمنة.

جدول رقم (6) معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة

المجال	عدد الفقرا	a	الصدق
ترك الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات آثاراً سلبية على إجراءات الرقابة على الوصول	6	610.	.781
ترك الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات آثاراً سلبية على إجراءات الرقابة على التوثيق	7	716.	.846
ترك الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات آثاراً سلبية على إجراءات الرقابة على أمن البياناد	7	798.	.512
مجموع الاستبيان	20	708.	.841

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة معامل الثبات الكلي هي قيمة مرتفعة وتبلغ (.708) وكذلك فإن قيم معاملات الثبات لجميع المجالات جيدة من الناحية الاحصائية وتتمتع بدرجة ثبات عالية ، هذا دليل على صدق وثبات الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق

الاستنتاجات والتوصيات:

مما تقدم تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- للواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات أثر في إجراءات رقابة المصارف السورية على الوصول المادي أو المعنوي إلا أن هذا التأثير مازال ضعيف وخاصة في تحديد البرامج التي يستطيع كل مستخدم الوصول إليها، وكذلك الأمر في منع دخول غير المختصين إلى أماكن تواجد الحاسوب، إلا أن الأثر كان واضح وذلك في استخدام كلمات للسر عند الوصول إلى النظام وفي تبديل هذه الكلمات بين الحين والآخر.
- بالنسبة لإجراءات الرقابة على التوثيق فإن الواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات له أثر ضئيل فيها وخاصة حول وجود دليل تشغيل لكل برنامج في البنك، وأخذ موافقة مستوى إشرافي معين على تعديلات البرامج، إلا أن الأثر الواضح والإيجابي يظهر عند فحص واختبار التعديلات قبل اعتمادها وإشعار الفروع ومستخدمي النظام بالتعديلات الحاصلة .
- تحقق إجراءات الرقابة على أمن بيانات وملفات المصارف السورية فعالية بالنسبة للواقع الراهن لتكنولوجيا المعلومات وذلك عند حفظ المعلومات في نهاية اليوم على أقراص مدمجة ، ولكن يجب أن يتم نسخ ملفات احتياطية ووضعها في مكان بعيد وآمن ومحصن ضد الحرائق خارج البنك، ولكن يتضح الأثر بشكل إيجابي حين التأمين ضد السرقة والحريق والكوارث الطبيعية، ووجود بدائل كافية لاستمرار التشغيل عند انقطاع الكهرباء ولحماية الأجهزة من الفيروسات.

توصيات البحث:

- العمل على إقامة أوراق عمل مشتركة بين المصارف المحلية والمصارف الخارجية لمجاراتها في العمل وخصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والعمل على استقدام خبرات خارجية وبشكل دوري .
- المشاركة في كافة الندوات والمؤتمرات العربية والعالمية والاستفادة من خبراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات .
- العمل على زيادة مستوى وعي العاملين في المصارف السورية حول أهمية إجراءات الرقابة إن كانت على الوصول أم على التوثيق أو على أمن بيانات وملفات المصارف السورية في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، وإقامة دورات تدريبية لهم للإطلاع على كل جديد في مجال الرقابة الالكترونية .
- ضرورة انشاء إدارة عامة للرقابة الداخلية في المصارف السورية بشكل فعلي وليس بالاسم فقط ، ويجب أن تكون بالفروع كما بمراكز البنوك الرئيسية .
- وضع خطة عمل يتم تنفيذها في حالات الطوارئ وتدريب الموظفين على الإجراءات الواجب اتباعها في حال حدوث حريق أو عمليات سطو أو غيرها.المدققين الداخليين لتقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري بهدف تحديد جوانب الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها.

المراجع:

1- بدوي، محمد،(2011)، أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSOعلى تحقيق أهداف الرقابة ، السودان .

2- مهدي، ثامر،(2010)،أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12 .

3- دهيرب، محمد ، (2011) ، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم لجنة COSO ، جامعة المثنى .

_ 4Knutson, chad ،(2013)،Enterprise Risk Management ،North westron financial review.

-5A merrican Institute Of Certified Public Accounting) AICPA ،(1987)،(Codification of Statements onAuditing Standard . AICPA،publications .

6 –المصري، تيسير _يوسف،علي ،(2012)، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة دمشق، ص.388

7– الليلة، تغريد سالم محمود،(2002)، أثر استخدام الحاسوب الالكتروني في نظام الرقابة الداخلية على الوحدات الحكومية بالتطبيق على جامعة الموصل، جامعة الموصل، ص67 .

8– مهدي، ثامر ،(2010)، مرجع سابق الذكر ، ص180–181.

–9الشريف،حرية،(2006)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية،رسالة ماجستير ،جامعة غزة ، ص 87–88 .

10– حمادة، رشا،(2010)، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية _ مجلد 26 العدد الأول،ص318–321.

11–القاضي،حسين_دحدوح،حسين_قريط،عصام، (2008) التدقيق الداخلي،جامعة دمشق، ص74–84.

–12 ادريس، ثابت، (2003)، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الاسكندرية،ص .21

13– المصري _يوسف،(2012)، مرجع سابق الذكر، ص .43

14 – المصري _يوسف،(2012)، مرجع سابق الذكر، ص 64 .

15_ جمعة والعربيد والزعبي ،أحمد وعصام وزياد ،(2003)، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن، ص 187.